المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء

تقرير تشخيصي
عن البيئة القانونية والتنظيمية المعنية بالتمويل الأصغر في المغرب

إعداد: خافيير رايلي وتيموثي آر. ليمان

يونيو/حزيران 2005

تقرير تشخيصي عن
البيئة القانونية والتنظيمية المعنية بالتمويل الأصغر في المغرب

يونيو/حزيران 2005

إعداد: خافيير رايلي وتيموثي آر. لايمان[1]

أولاً – عرض عام

ظهرت المملكة المغربية في السنوات الأخيرة، وفق ما جاء في تقرير "*التمويل الأصغر في الدول العربية*"، كرائد إقليمي في مجال تنمية التمويل الأصغر، حيث تضم ما نسبته 42 في المائة تقريباً من إجمالي المقترضين الحاليين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذلك حتى نهاية عام 2003[2]. وحتى عند مقارنتها بالبلدان الأخرى على مستوى العالم، نجد أن تنمية هذا القطاع أثناء فترة تواجدها القصيرة نسبياً يعد بمثابة تجربة متميزة. ولقد مثّل القانون المتخصص الذي تم اعتماده في عام 1999 – والذي يعطي صلاحيات واضحة ومزايا معينة للإقراض الأصغر من قبل الجمعيات غير الهادفة للربح – عاملاً بارزاً في نمو هذا القطاع، كما أن له اتجاهاً مسانداً ومستنيراً من جانب واضعي اللوائح والسياسات للقطاع المالي. ويساوي ذلك في أهميته (أو حتى يفوقه)، فيما يتعلق بالسياسية التنظيمية والقانونية للتمويل الأصغر في المغرب، تدابير التحرير والترشيد العامة للقوانين التي تنظم القطاع المالي، والتي تمت على مدى العقدين الماضيين من السنين في المملكة المغربية، والتي أسفرت، بصفة عامة، عن تحديث القواعد التنظيمية الوظيفية التي تنظم المعاملات المصرفية والأشكال الأخرى من الجهات المقدِّمة للخدمات المالية، وظهور هيئات تنظيمية مؤهلة بشكل جيد، إضافة إلى العديد من المؤسسات المالية العامة الجيدة.[3]

يوجز هذا التقرير النتائج التي توصلت إليها بعثة تشخيصية لمدة استغرقت أسبوعاً قام بها خافيير رايلي وتيموثي لايمان[4] - التابعان للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء – فضلاً عن البحوث التحضيرية وبحوث المتابعة التي قام بها المؤلفان بمساعدة من المستشار القانوني المحلي[5] في المغرب. ويتيح الجزء الثاني من هذا التقرير عرضاً عاماً للنظام المالي ووصفاً عاماً للأوضاع الحالية لعملية تنمية وتطوُّر قطاع التمويل الأصغر في المغرب. أما الجزء الثالث فيصف الأطر القانونية والتنظيمية الحالية. ويعرض الجزء الرابع موجزاً لبعض المعوقات الحالية المتصلة بالسياسات والتي تحول دون تطوُّر وتنمية قطاع التمويل الأصغر. ويختتم الجزء الخامس هذا التقرير الموجز بتوصيات المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء فيما يتعلق بالإجراءات التدخّلية المتصلة بسياسات التمويل الأصغر الجديرة بالنظر فيها، وما إذا كان ينبغي أن تقوم بها المجموعة الاستشارية أو أية جهات أخرى فاعلة.

---

[1] خافيير رايلي هو مدير مبادرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، وتيم لايمان هو مستشار السياسات للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء. وتمثل الإجراءات التشخيصية التنظيمية والقانونية الخاصة ببلدان محددة مكوناً رئيسياً لمبادرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، والتي طُرحت في أكتوبر/تشرين الأول 2004 بهدف تعجيل خطى تقديم خدمات التمويل الأصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتم القيام بعملية التشخيص هذه في إطار الشراكة مع SANABEL (سنابل)، وهي شبكة من مؤسسات التمويل الأصغر في البلدان العربية وكذا مؤسسة Rockdale. وتكفّلت مؤسسة Rockdale بنفقات البحوث التي قام بها السيد لايمان وهو ما يود مؤلّفا هذا التقرير توجيه الشكر بشأنه للمؤسسة. كما يشيد المؤلفان بإسهام المتمرنة آن بافيريل لدى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، والتي أجرت أبحاثاً مكتبية بارزة، فضلاً عن جهود جمعية الأمانة (AL AMANA) والفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى (FNAM) لتوفيرها المساندة اللوجستية. واحتفظت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بالمعلومات التي تتعلق بمصادر المعلومات والإحصاءات المذكورة في هذا التقرير. وبالنسبة للبحث داخل البلد والخاص بهذا التقرير فلقد أُجري في سبتمبر/أيلول 2004.

[2] جوديث براندسما و دينا بوجورجي – *التمويل الأصغر في الدول العربية- بناء قطاعات مالية اشتمالية*، سبتمبر/أيلول 2004.

[3] بنك المغرب، التقرير السنوي، 2003.

[4] تم إدراج الأشخاص الذين تمت الاستعانة بمشورتهم أثناء البعثة في الملحق "ألف". ويعرب المؤلفان عن امتنانهما لأولئك الأشخاص لمشاركتهم بالأفكار والرؤى القيمة.

[5] عمِل كل من هشام ناصري، وريتشارد كانتين، وهيلين بنكرازي، وجميعهم يعملون بمؤسسة ناصري وشركائه [Naciri & Assciés](والتي تعمل كشركة محاماة بالدار البيضاء تابعة لشركة Loyrette Gide Nouel) عمِل كل واحد من هؤلاء بمثابة المستشار القانوني المحلي في إعداد هذا التقرير.

ثانياً. حالة تطوُّر قطاع التمويل الأصغر في المغرب:

عرض عام للنظام المالي.[6] يملك المغرب نظاماً مالياً متطوراً نسبياً حسب المعايير السائدة في هذه المنطقة. ومع هذا، فلا تزال المؤسسات المالية متركزة في المناطق الحضرية، كما تمارس الحكومة تأثيراً كبيراً على عدد كبير من المؤسسات المالية.

ويتشابه الجهاز المصرفي المغربي مع الجهاز المصرفي الفرنسي، والذي تربطه به صلة تاريخية. ولا توجد أية بنوك إسلامية في المغرب. وحتى عام 2004، تم التصريح لسبعة عشر بنكاً تجارياً بأن تمارس نشاطها. حيث يسيطر على البنوك التجارية عدد قليل من الجهات الكبرى. وهناك ثلاثة بنوك هي – البنك المغربي للتجارة الخارجية (BMCE) والتجاري وفا بنك (Attijari Wafa) (بعد الدمج بين البنك التجاري المغربي (BMC) ووفا بنك (Wafa Bank))، والبنك الشعبي –والتي تمثل مجتمعة نسبة 52.8 في المائة من القطاع المصرفي التجاري في المغرب. وتوجد أيضاً خمس مؤسسات مالية متخصصة مملوكة للحكومة، و 44 شركة تمويل غير مصرفية[7](تأسست جميعها كشركات ذات مسؤولية محدودة برأس مال ثابت)، ومنها 23 مؤسسة تمثل شركات قروض استهلاكية، و 9 شركات تأجير تمويلي، و 12 شركة تتخذ أشكالاً مختلفة لمؤسسات مالية غير مصرفية متخصصة. كما يوجد هناك أيضاً بنكان خارجيان (الأفشور) في طنجة. وهناك العديد من البنوك التجارية المملوكة جزئياً لشركات أجنبية، وهناك العديد أيضاً منها المملوكة للدولة، أما الباقي فتتمثل في البنوك المملوكة بالكامل للقطاع الخاص المغربي. وتتحكم المؤسسات المملوكة للدولة والمتخصصة في نسبة 43 في المائة تقريباً من أصول القطاع المصرفي.

وقد شهد القطاع المصرفي التعاوني – والذي كان يمثل سابقاً سمة مميزة للنظام المالي المغربي – توجهاً نحو إزالة التركيز أو إنهاء مظاهره التعاونية. فعلي سبيل المثال، يميل الحجم الهائل للشبكة المكونة من 16 بنكاً تعاونياً إقليمياً تُعرف باسم "البنوك الشعبية"، وكذا الدور القوي الذي تلعبه المؤسسة الرئيسية المركزية (والتي قد تم تحويلها إلى شركة ذات مسؤولية محدودة برأس مال ثابت) إلى تقليل أهمية جانب العضوية للمؤسسات المالية المتعاملة مع الأفراد.

وبنك المغرب (البنك المركزي) هو الذي ينظم القطاع المصرفي. ولا تستهدف أي من المنظمات التي تعمل تحت إشراف بنك المغرب الفقراء بشكل واضح، كما لا تحصل أي منها على قدر كبير من القروض الصغيرة جداً، ويرجع ذلك إلى القيود الاقتصادية المفروضة بواسطة سقوف أسعار الفائدة الحالية المطبّقة وضوابط الأسعار المتصلة بالقروض، والتي ستتم مناقشتها أدناه. و يُسمح لكافة المواطنين، بشكل قانوني، بالحصول على حسابات جارية من خلال البنك المركزي (بنك المغرب BAM) إذا ما تم رفض فتح أي حساب لهم في أحد البنوك التجارية، وهو ما يمثل أهمية نظرية كبيرة لعملاء التمويل الأصغر. ومع هذا، فيبدو أن هذه الخدمة لم تستخدم كثيراً بسبب وجود عوامل مثل نقص المعلومات من قبل المنتفعين المحتملين من الفقراء: فهناك 25 في المائة فقط من مواطني المغرب لديهم حسابات مصرفية. وتتضمن المظاهر الأخرى للنظام المالي المغربي والتي تمثل أهمية كبيرة تتعلق بتنمية التمويل الأصغر في المغرب ما يلي: (1) قطاع التأمين (الذي يشكل حوالي 11 في المائة تقريباً من النظام المالي، ويخضع لإشراف وزارة المالية)؛ (2) صندوق الإيداع والتدبير (Caisse des Dépôts et de Gestion) (والذي يشكل أكثر من 6 في المائة من النظام المالي، ويقوم بإدارة أصول مختلف المؤسسات في هذا البلد، وذلك مثل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وبنك الادخار الوطني)؛ (3) نظام صناديق توفير البريد الذي يغطي هذا البلد، حتى المناطق الريفية المنعزلة،[8] وذلك من خلال فروع مكاتب البريد؛ (4) بورصة الدار

[6] يعتمد هذا العرض العام على معلومات مأخوذة من موقع مبادرة إصلاح وتدعيم القطاع المالي على شبكة الإنترنت (FIRST) (www.firstinitiative.org)، ما لم يُذكر غير ذلك.

[7] بنك المغرب، التقرير السنوي، 2003.

[8] يوفر بريد المغرب، والذي يعد مملوكاً بأكمله للدولة، العديد من الخدمات المالية بصورة أكبر من بعض البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. حيث يقوم بريد المغرب، إضافة إلى خدمات الادخار البريدي وخدمات المدفوعات والتحويلات النقدية، بتقديم خدمة التأمين على الحياة والمعاشات التقاعدية وصناديق الاستثمار الجماعي. وتغطي خدمات بريد المغرب إلى ما يقرب من 10 في المائة من إجمالي البالغين من السكان.

البيضاء للأوراق المالية (CSE)، والتي تُعتبر واحدة من بين أقدم أسواق الأوراق المالية على مستوى القارة الأفريقية.

أنواع المؤسسات العاملة في مجال التمويل الأصغر. تحصل حالياً اثنتا عشرة جمعية غير هادفة للربح للسكان الأصليين على تراخيص بمزاولة أنشطتها كمؤسسات لتقديم القروض الصغرى في المغرب بموجب قانون جمعيات الائتمان الأصغر لعام 1999، وذلك بالرغم من أن إحدى عشرة جمعية فقط هي التي تمارس نشاطها في الوقت الحالي. في حين أنه يجب أن يتم تسجيل الكل كجمعيات وذلك بموجب قانون جمعيات الائتمان الأصغر. والمعروف أن هذه هي الجهات التي تلعب دوراً فعالاً في سوق الائتمان الأصغر في الوقت الحالي، نظراً لأن الأشكال القانونية المتوفرة الأخرى غير قادرة على تشغيل حوافظ إقراض أصغر مستدامة بسبب سقوف أسعار الفائدة وضوابط الأسعار الخاصة بالقروض، والتي ستتم مناقشتها أدناه بمزيد من التفصيل. (لا توجد فروع لمنظمات غير حكومية أجنبية تقوم بأنشطة إقراض مباشر منذ اعتماد قانون جمعيات الائتمان الأصغر).

وللبنوك التجارية صلات وثيقة بجمعيات الائتمان الأصغر. فعلى سبيل المثال، تشكلت ثالث أكبر جمعية ائتمان أصغر والتي تمت الإشارة إليها أعلاه – وهي مؤسسة البنك الشعبي للائتمان الأصغر (FBP) – وتم تمويلها في البداية بواسطة البنوك الشعبية مع تمتعها بمساندة قوية مستمرة (تتمثل في مساندات عينية، وخبرات، ورأس مال مخصص للإقراض) من الجهة المؤسسة ورئيسها، وذلك بالرغم من انفصال أماكن المكاتب والموظفين للمؤسستين. وتتمثل رؤية البنوك الشعبية في قيام مؤسسة البنك الشعبي (FBP) بالإسهام في التنمية الاقتصادية وذلك لخلق تدفق جديد من العملاء تجاه البنك. كما تعمل البنوك الشعبية كمصدر للتمويل بالاقتراض لعملية إعادة الإقراض بواسطة العديد من جمعيات الائتمان الأصغر الأخرى، إضافة إلى مؤسسة البنك الشعبي، وذلك على النحو نفسه الذي تتبعه البنوك التجارية المغربية الأخرى.

أوضاع عمليات الجهات الفاعلة الكبرى. تجد الجمعيات الإحدى عشرة للائتمان الأصغر العاملة في الوقت الحالي نفسها في أوضاع مختلفة جذرياً من حيث الحجم وأنماط النمو والأسواق التي تقدّم فيها الخدمات وكذا الحال بالنسبة لمنهجياتها وعروضها من الأدوات، الآخذة في الازدياد. ولدى ثلاث منظمات حوالي 90 في المائة تقريباً من العملاء النشطين، ومن عدد القروض القائمة، ومن إجمالي الحوافظ القائمة وذلك حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2003[9].وتتسم هذه المنظمات أيضاً بكونها تهدف إلى تغطية البلد كاملة، وبتركز أكبر في المناطق الحضرية وضواحيها، كما تقوم بتأسيس فروعها بصورة سريعة لتقديم أدوات جديدة ساعد على ظهورها التطور الأخير في قانون جمعيات الائتمان الأصغر. وقد تمكّنت المنظمات الثلاث بالفعل من الحصول على مبالغ كبيرة من التمويل التجاري بالاقتراض (بالرغم من أن سعر الفائدة المستحق على الجزء الأكبر منه كان أدنى من السعر السائد في الأسواق) ويتوقع اقتراض المزيد من أجل تمويل نموها المستمر الذي يتسم بالسرعة.

ويلاحظ أن التباين بين جمعيات الائتمان الأصغر المتبقية أكبر مما هو عليه بين تلك " المنظمات الثلاث الكبرى". وتتبع بعض هذه الجمعيات نهجاً أكثر شبهاً بالمنظمات "الثلاث الكبرى" من حيث تغطيتها الجغرافية (أو تطلعاتها)، والأدوات التي تعرضها، وهيكل الميزانية العمومية، والاهتمامات والشواغل التي تتعلق بالمستقبل. بيد أن بعضها قد اختارت لنفسها أسواقاً قطاعية أو جغرافية خاصة يصعب تقديم الخدمات بها، وتعمل في ذات الوقت على الوصول لهذه الأسواق من خلال منهجيات إقراض وأدوات ذات تصميم خاص، وذلك مثل مؤسسة الائتمان الزراعي (Fondation de Crédit Agricole) التي تعمل بوجه خاص مع أسر المزارعين في المناطق الريفية البعيدة، وتجمع بين الإقراض الزراعي والإقراض للأغراض الحرفية، وذلك للوصول إلى قدر أكبر من التدفق النقدي لخدمة الديون. وتوجد بينها أيضاً منظمات صغيرة متأخرة عن الآخرين فيما يتعلق بمعظم معايير قياس الأداء، والتي يتطلب استمرار بقائها المنفصل حصولها بشكل متواصل على موارد مالية كبيرة من الجهات المانحة. (ولا يوجد أي حديث بعد عن أية عمليات اندماج بين جمعيات الائتمان الأصغر المغربية، بالرغم من أن هذا الموضوع ربما يكون جديراً بالاعتبار في حالة عدم الحصول على أموال باستمرار من الجهات المانحة بهدف دعم الجمعيات الصغيرة جداً.

[9] جوديث براندسما و دينا بوجرجي *التمويل الأصغر في الدول العربية - بناء قطاعات مالية اشتمالية*، سبتمبر/أيلول 2004.

الجدول رقم 1: الأرقام الرئيسية الخاصة بأكبر خمس جمعيات ائتمان أصغر مغربية (حسب أعداد المقترضين الحاليين)

ديسمبر/كانون الأول 2004	المقترضون الحاليون	إجمالي حافظة القروض	الحافظة تشهد معدلاً خطيراً PAR	الاستدامة الذاتية التشغيلية OSS	العائد على الملكية*
جمعية الأمانة	160.238	M 49.6	%0.12	%134.00	%10.1
جمعية Zakoura	174.480	M 23.8	%0.42	%172.50	%4.8
مؤسسة البنك الشعبي للائتمان الأصغر (FBP)	70.112	M 24.8	%0	%183	%5.9
مؤسسة التنمية المحلية والشراكة (FONDEP)	20.485	M 3.8	%0.61	%131.00	%0.8-
الجمعية المغربية للضامن بدون الحدود (Amsff)	9.301	M 1.9	%0.15	%130.24	%13.5

المصدر: مؤسسات التمويل الأصغر. كافة الأرقام بالدولار الأمريكي. الدولار الأمريكي = 8.21775 درهماً في عام 2004. الأحرف PAR ترمز إلى أن الحافظة تشهد معدلاً خطيراً، وتشير الأحرف OSS إلى الاستدامة الذاتية التشغيلية. وتوجد قائمة كاملة تضم جمعيات الائتمان الأصغر المغربية الحالية في الملحق "جيم".

* تاريخ هذه البيانات يرجع إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2003.

ومع انطلاق حركة الائتمان الأصغر المستندة إلى المنظمات غير الحكومية في المغرب، ساد الإقراض الجماعي، رغم أن العديد من جمعيات الائتمان الأصغر تحركت بسرعة نسبياً أيضاً في عرض أدوات الإقراض للأفراد. وحتى وقت قريب، ظل قانون جمعيات الائتمان الأصغر يسمح فقط بالإقراض الأصغر لأغراض تتعلق بأنشطة الأعمال، غير أنه أصبح متحرراً الآن بصورة تسمح بتضمين أنواع معينة من الإقراض المتعلق بالإسكان والبنية الأساسية (مياه المنازل والكهرباء) إضافة إلى إقراض معين يتعلق بالترويج السياحي. وتقوم جميع جمعيات الائتمان الأصغر الأسرع نمواً حالياً بتجربة أدوات الإقراض في هذه المجالات الجديدة.

وحيث لا يسمح قانون جمعيات الائتمان الأصغر إلا بأنشطة الإقراض والمساعدة الفنية ذات الصلة، فلا تقوم أي من المنظمات حالياً بتقديم خدمات الادخار أو التحويل أو التأمين، رغم أن العديد من المنظمات قد لعبت دوراً رياديا في بناء علاقات للشراكة مع مؤسسات مالية رئيسية من أجل تعريف عملائها بهذه الخدمات من خلال مقدمي خدمات آخرين.

وبالنسبة لعدم وضوح الخط الفاصل بين القروض الاستهلاكية المقدَّمة من قبل شركات التمويل الرئيسية وبين الإقراض الأصغر الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية والذي تراه في العديد من دول العالم فإن عدم الوضوح هذا لا يوجد بدرجة ملحوظة في المغرب. ويتمثل السبب الرئيسي لذلك في أن شركات التمويل المغربية – مثل البنوك التجارية – تواجه ضغوطاً شديدة من أجل الحفاظ على ربحيتها حتى مع وجود خدمة سوق غني نسبياً يتميز بقروض أكبر حجماً، وذلك نظراً لأن الهامش المسموح به بين تكلفة الحصول على الأموال وبين الدخل من أنشطة الإقراض أو التأجير التمويلي – مع أخذ سقوف الأسعار السارية بالاعتبار (والتي سيتم تناولها أدناه) – يُعتبر غير كافٍ. ولا تقوم البنوك بالإقراض مباشرة إلى عملاء التمويل الأصغر نظراً لأن سقوف الأسعار السارية حالياً

تمنعها من القيام بذلك مع تحقيق ربح، وكذلك نظراً لأن توفر ترتيبات الشراكة مع جمعيات الائتمان الأصغر بكثرة يقدِّم لها طرقاً مربحة ومثيرة للاهتمام للوصول لهذه الأسواق بشكل غير مباشر. وتشير ترتيبات الشراكة هذه – لاسيما القرار الصادر من البنوك الشعبية والائتمان الزراعي بتأسيس جمعيات ائتمان أصغر فرعية تحمل علامتها التجارية – إلى مستوى عالٍ من الوعي بالسوق المحتمل الذي يمثله أصحاب الدخول المنخفضة من المغاربة (وكذا الوعي والإدراك لحرية المناورة بهدف خدمة هذا السوق وذلك عند العمل من خلال شكل مؤسسي لا يتقيد بسقوف الأسعار الخاصة بالقروض).

الجدول رقم (2): الإقراض المصرفي إلى مؤسسات التمويل الأصغر[10]

بملايين الدراهم		القطاع بأكمله	جمعية الأمانة		Zakoura	
بيانات تراكمية		1993-2003	سبتمبر/أيلول 2004	2003	سبتمبر/أيلول 2004	2003
الإقراض المصرفي	المصارف الأجنبية	174.2	65.3	55.1	47.16	
	المصارف المحلية	127.4	55.3	10	10.16	4.16
سحب على المكشوف		لا يوجد	30.4	15	43.8	43.6

المصدر: جمعية الأمانة - Fondation Zakoura - الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى

الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى. يستلزم قانون جمعيات الائتمان الأصغر أن تكون كافة جمعيات الائتمان الأصغر التي تحمل ترخيصاً بمزاولة نشاطها أعضاء في أحد الاتحادات. ويتمثل دور هذا الاتحاد في العمل كممثل للجمعيات في التعاملات التي تتم مع السلطات العامة المعنية، وذلك بهدف تنمية القطاع وإعداد مدونة لقواعد السلوك ومصادر ومعايير أخرى للقطاع. (ويستلزم قانون البنوك ومؤسسات الائتمان المغربي لعام 1993 قيام اتحادين متشابهين بتمثيل البنوك التجارية وشركات التمويل على التوالي). ولدى *الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى* (FNAM) تاريخ مؤسسي قصير نسبياً يتسم بالخلافات بين أعضائه غير المنسجمين. ورغم المساعدة الفنية المقدَّمة من المبادرتين الممولتين من جهات مانحة (بلانيت فاينانس، وبرنامج العمل لتدعيم جمعيات التمويل الأصغر التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (ASMA))، إلا أن الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى (FNAM) نفسها مكونة من جهاز موظفين صغير للغاية، مع وجود مركز وظيفي ثابت فقط (هو الممثل العام) والذي كان شاغراً حتى تاريخ بدء إعداد هذا التقرير، بجانب رئيس نشط جداً لديه القدرة على تنظيم مشروعات العمل الحر. وقد قام الأعضاء السبعة الأصغر حجماً في العديد من قضايا نظام الإدارة العامة – خاصة قضية ما إذا كان التصويت وتقدير المستحقات يتعين أن يكون متناسباً مع حجم المنظمة المعنية أم لا – بالتصويت ككتلة واحدة مما قوض بالفعل القدرة التصويتيه للأعضاء الأربعة الكبار.

ويظهر هذا الانفصال أيضاً – على الأقل إلى حد معين – في وجهات النظر الحالية للأعضاء بخصوص التغييرات الممكنة لإطار العمل التنظيمي والقانوني الساري على جمعيات الائتمان الأصغر، وخاصة مسألة فتح المجال أمام جمعيات الائتمان الأصغر من أجل "التحول" على المستوى المؤسسي من خلال تأسيس كيانات قانونية تجارية منتسبة إليها.

[10] يوجز الملحق "باء" تمويل قطاع الائتمان الأصغر المغربي من جميع المصادر عبر السنوات العشر بداية من 1993 إلى 2003.

وقد بدأت الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى (FNAM) عملية السعي في بدء صندوق الاستثمار المخصص للتمويل الأصغر بمساعدة صندوق الإيداع والتدبير (Caisse des Dépôts et de Gestion) الذي سيتم تمويله بواسطة اتحاد من البنوك المغربية إضافة إلى الحكومة، وسيقوم بإقراض الأموال إلى جمعيات الائتمان الأصغر من أجل إعادة الإقراض. وقد دعت الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى (FNAM) جهات تقديم الأموال المحتملة إلى الاجتماع، حيث تقوم حالياً بدراسة القضايا المرتبطة بالتصميم الأمثل والجدوى المالية لهذه الخطة.

ثالثاً. الإطار القانوني والتنظيمي الحالي بشأن أنشطة التمويل الأصغر في المغرب

الأشكال القانونية المتوفّرة حالياً. وكما ذكرنا سابقاً، فإن الوسيلة الوحيدة الممكنة من الناحية القانونية والاقتصادية لتنفيذ أنشطة التمويل الأصغر المستدامة في المغرب تتمثل حالياً في جمعية الائتمان الأصغر المنصوص عليها بموجب قانون جمعيات الائتمان الأصغر المعتمد في عام 1999. ويدعو هذا القانون إلى تطبيق الأحكام المنصوص عليها في قانون الجمعيات لعام 1958 على الهيكل والتنظيم الأساسيين لجمعيات الائتمان الأصغر، وذلك مع إضافة استثناءات معينة على قدر من الأهمية ومتطلبات إضافية خاصة.

ويتعين على جمعيات الائتمان الأصغر السعي وراء استصدار تصريح تشغيل من وزارة المالية، والذي يعد من مقتضيات صدوره أن تكون هناك خطة مالية خمسية السنوات تفصيلية تؤدي بالجهة المتقدمة إلى تحقيق الاستدامة التشغيلية. ويُسمح للجمعيات الحاملة للتصريح بتعبئة رأس المال من الهبات وكذا أي شكل من أشكال الاقتراض فيما عدا الإيداعات الخاصة بالجمهور. وتتمتع جمعية الائتمان الأصغر – طوال خمس سنوات عقب استلامها للتصريح – بمجموعة متنوعة من المزايا المالية من بينها الإعفاء من الأشكال الأساسية من الضرائب.

وتقتصر أنشطة جمعيات الائتمان الأصغر بموجب هذا القانون على الإقراض الأصغر وإسداء المشورة إلى أنشطة الأعمال التجارية ذات الصلة (وكذا الأنشطة الأخرى اللازمة لتطبيق أنشطة الإقراض الأصغر). ويحدد هذا القانون الحد الأقصى للائتمانات الصغرى بحيث لا يتخطى 50.000 درهم. (أي ما يعادل 5.885 دولاراً أمريكياً تقريباً وذلك حتى تاريخ إعداد هذا التقرير)؛ ومع هذا، فلقد مارست وزارة المالية سلطتها من أجل وضع حد أقل (بموجب مرسوم)، يصل بمقتضاه الحد الساري في الوقت الحالي إلى 30.000 درهم أو حوالي 3.530 دولاراً أمريكياً). وكما ذكرنا من قبل، فقد استلزم القانون تقديم كافة الائتمانات الصغرى لأغراض تتعلق بأنشطة الأعمال، غير أنه أصبح متحرراً الآن بصورة تسمح بتضمين أنواع معينة من الإقراض المتعلق بالإسكان والبنية الأساسية. (ومنها مياه المنازل والكهرباء) إضافة إلى إقراض معين يتعلق بالترويج السياحي.

ورغم أن قانون جمعيات الائتمان الأصغر يعطي وزارة المالية سلطة فرض حد أقصى على أسعار الفائدة للجمعية وكذا العمولات والأجور الأخرى، فحتى وقتنا هذا لم تمارس الوزارة هذا الحق، وذلك كما ستتم مناقشته لاحقاً بمزيد من التفصيل. ويذكر مشروع قانون التمويل لعام 2005 بنداً – من المتوقع أن يتم اعتماده في القريب العاجل – يوسع من اختصاص إشراف البنك المركزي ليشمل **جميع** المؤسسات المالية متضمناً الأنواع القليلة، من أمثال جمعيات الائتمان الأصغر، والتي لم تكن تخضع بالفعل لإشراف بنك المغرب. وفي حالة تشريع هذا القانون – كما هو متوقع – فسيعمل على نقل الإشراف التنظيمي على جمعيات الائتمان الأصغر إلى بنك المغرب، مع ترك السلطة الرئيسية الخاصة بالتشريع في يد وزارة المالية.

إمكانية وجدوى " عمليات التحوّل ". بموجب القوانين في العديد من البلدان، لا يوجد سبيل قانوني واضح تماماً من أجل قيام مؤسسة تمويل أصغر تابعة لمنظمات غير حكومية بإنشاء مؤسسة تجارية منتسبة لها ومن ثم " التحوُّل " عن طريق تبادل حوافظ الأنشطة والممتلكات الأخرى مقابل أسهم في هذه الشركة التجارية الجديدة. وهذا ما يصدُق على المغرب أيضاً. ويمكن تفسير قانون جمعيات الائتمان الأصغر على أنه يسمح بمعاملة الصرف الأساسية التي تكمن في قلب عملية "التحول" هذه. ومع هذا، يحظر القانون تأسيس جمعية ائتمان أصغر لأي غرض بخلاف دفع الائتمانات الصغرى وتقديم المشورة التجارية ذات الصلة، وهذا يعني أنه لا يزال يتعين على أية جمعية بعد "التحول" أن تشارك، على الأقل، في الإقراض الأصغر الاسمي. وعلاوة على ذلك، ستخضع الشركة التجارية المؤسسة حديثاً إلى الإطار التنظيمي نفسه مثل في ذلك مثل مؤسسات الائتمان الأخرى، بما في ذلك سقوف الفائدة التي تجعل من غير المربح بالنسبة للبنوك ومؤسسات الائتمان الأخرى أن تقوم بتقديم القروض مباشرة إلى عملاء التمويل الأصغر. ولا يوجد حظر ظاهر على الجمعيات من أن تصبح من المساهمين في أحد البنوك أو أية مؤسسة تمويل أخرى، بيد أن بنك المغرب يبقى صاحب الحق في رفض طلب الحصول على ترخيص بإنشاء جمعية كمساهم أساسي، ويرجع ذلك إلى المصاعب المحتملة في قدرة وكفاءة الجمعية من الناحية المالية وكذلك العملية على الاستجابة لطلب بزيادة رأس المال.

سياسات أسعار الفائدة. يحظر على البنوك وأية مؤسسات ائتمان أخرى أن تتقاضي فائدة أو أية رسوم على القروض بمعدل أكبر من الحد الأقصى للفائدة التي يتم حسابها كل ستة أشهر من قبل بنك المغرب. وتعمل هذه الصيغ المتبعة لحساب الحد الأقصى وفقاً للبيانات التي توفرها المؤسسات الخاضعة للوائح التنظيمية بصدد حجم إقراضها في مختلف الفئات وأسعار الفائدة الخاصة بكل منها والتي يتم تقاضيها أثناء الأشهر الستة المنقضية. ويتم حساب المتوسط المرجح لسعر الفائدة على أساس هذه الأرقام الثلاثة. والحد الأقصى للأشهر الستة التالية هو 160 في المائة من المتوسط المرجح للأشهر الستة الماضية. وكان قد تحدد الحد الأقصى لسعر الفائدة بنسبة 13.57 في المائة وذلك عن الفترة من أكتوبر/تشرين الأول 2004 إلى مارس/آذار 2005. ويتعين على البنوك الحفاظ على كافة الرسوم المتصلة بالقروض (بما فيها الفائدة والأجور والعملات وجميع الرسوم الأخرى التي تُفرض على العميل) داخل الحد الأقصى، كما هو الحال مع مؤسسات الائتمان غير المصرفية (باستثناء رسوم تقديم الطلب المتواضعة للغاية – والتي تصل إلى 150 درهماً أو ما يقرب من 18 دولاراً أمريكياً حتى تاريخ إعداد هذا التقرير – والتي يمكن كذلك أن تضيفها مؤسسات الائتمان غير المصرفية في حالة الائتمانات الاستهلاكية).

ورغم أن قانون جمعيات الائتمان الأصغر يعطي وزارة المالية سلطة فرض حد أقصى على أسعار الفائدة على جمعيات الائتمان الأصغر التي تحمل ترخيصاً، فإن الوزارة لم تمارس هذا الحق. وقد مثل هذا عاملاً ذا أهمية كبيرة، ليس فقط فيما يتعلق بالنمو السريع الذي يشهده قطاع الائتمان الأصغر ولكن فيما يتعلق أيضا باهتمام البنوك المغربية بإقراض جمعيات الائتمان الأصغر من أجل إعادة الإقراض (حيث إنه يمكن القيام بذلك وبطريقة مربحة داخل حدود الحد الأقصى السارية).

قضايا الضرائب. وبالنسبة لفترة السنوات الخمس التي تلي استلام ترخيص التشغيل والتي تتمتع جمعيات الائتمان الأصغر خلالها بمزايا ضريبية بموجب قانون جمعيات الائتمان الأصغر (أي أنه أثناء هذه الفترة (1) ستكون الهبات الممنوحة إلى جمعية الائتمان قابلة للاقتطاع من المبالغ الخاضعة للضريبة بالنسبة للجهات المانحة وتكون معفاة ضريبياً بالنسبة للجمعية، (2) ولا يتم دفع ضريبة الأرباح على صافي الأرباح التي تدرها أنشطة الإقراض، (3) ولا تكون الائتمانات الصغرى خاضعة لضريبة القيمة المضافة، (4) وتكون البضائع المستوردة معفاة من الرسوم) فهي تقترب من نهايتها بالفعل للعديد من جمعيات الائتمان الأصغر. وتظهر العديد من المنظمات بالفعل تحفظها فيما يتعلق بالتطبيق المحتمل للضرائب والرسوم الأخرى المختلفة السارية.

خدمات المعلومات الائتمانية. ورغم أن معدلات السداد بين جمعيات الائتمان الأصغر العاملة في الأسواق المحلية المتنافسة بالفعل لا تعطي أية إشارة لإمكانية حدوث أزمة تتعلق بالزيادة المفرطة في المديونية، إلا أن جمعيات الائتمان (والجهات المانحة) لا تزال مدركة للمخاطرة الواقعة على نوعية حافظة القروض، والتي قد تفرضها ممارسة عملية الاقتراض من العديد من مؤسسات متعددة لتقديم القروض الصغرى.

ولا يوجد سوق عام لخدمات المعلومات الائتمانية يمارس نشاطه حالياً في المغرب. وقد تم بذل جهود ومحاولات عدة لتنظيم قاعدة بيانات محدودة خاصة بالمعلومات الائتمانية للبنوك التجارية، وشركات التمويل، وحتى جمعيات الائتمان الأصغر. كما وُجهت أهمية كبيرة لتشكيل مكتب لتحديد الأهلية الائتمانية لمؤسسات القطاع الخاص يقوم بنقل البيانات من خلال طائفة واسعة النطاق من مصادر المعلومات حول تاريخ المدفوعات إلى جانب المؤسسات التي تمارس أنشطة الإقراض فقط.

لذا لم يبدِ القطاع المصرفي حتى الآن اهتماماً كبيراً بإنشاء قاعدة بيانات تقتصر على البنوك فحسب، وربما يرجع ذلك إلى الخوف من نشر وتبادل المعلومات الخاصة بالعملاء مع الجهات المنافسة [11]وقد قامت بالفعل رابطة شركات التمويل بإنشاء نظام"بيانات سلبية فقط" لأعضائه شارك فيها بالفعل أغلبية أعضائه طواعية.

[11] اطلع المؤلفان على أحد مشروعات المؤسسات المهنية للبنوك المغربية بهدف خلق قاعدة بيانات "خاصة بالبنوك فقط" على أن تكون عريضة القاعدة، وذلك رغم عدم توافر تفاصيل عن ذلك. ويحتفظ بنك المغرب – بالإضافة إلى ذلك – بمجموعة من بيانات تاريخ المدفوعات للقطاع المصرفي، وهي متاحة للبنوك فقط، غير أنه قد أعلن أن هذه البيانات ليست حديثة بدرجة يمكن التعويل عليها أو أنها لا تُستخدم كثيراً من قبل البنوك.

كانت مؤسسة بلانيت فاينانس وبرنامج العمل لتدعيم جمعيات التمويل الأصغر التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (ASMA) يتعاونان مع الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى (FNAM) بشأن إنشاء قاعدة بيانات خاصة بمعلومات ائتمانية تضم "جمعيات الائتمان الأصغر فقط"، والتي كان محدداً لها أن تبدأ على أساس تجريبي في ربيع 2005. وفي هذه الأثناء، كانت جمعيات الائتمان الأصغر الثلاث الكبرى تناقش تبادل قوائم العملاء الحاليين للحد من احتمالية حدوث عملية إقراض غير متعمدة من أكثر من جهة لعملاء بعضها البعض. (على الرغم من أن رابطة شركات التمويل ستكون منفتحة أمام فكرة قيام جمعيات الائتمان الأصغر الأكبر حجماً بدفع رسم مقابل استغلال قاعدة البيانات، إلا أنه لا يوجد اهتمام كبير بذلك بين جمعيات الائتمان الأصغر الكبيرة لأن هذه القاعدة عبارة عن نظام "بيانات سلبية فقط" ولا تفيد في منع عملية الإقراض من أكثر من جهة للعملاء غير المتخلفين عن السداد).

أعدت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) دراسة للجدوى القانونية بواسطة شركة محاماة ذات سمعة طيبة في مدينة الدار البيضاء، وذلك حول موضوع تأسيس مكتب لتحديد الأهلية الائتمانية لمؤسسات القطاع الخاص ذي معلومات شاملة إيجابية وسلبية عن تاريخ المدفوعات، يتم جمعها من مجموعة كبيرة من المصادر. وتشير النتائج – رغم كونها غير نهائية بعد – إلى أنه لا توجد حالياً دقة كبيرة في البيانات أو الحماية القانونية لخصوصية العملاء مما سيؤثر بشكل كبير على الجدوى التجارية أو القانونية لمثل هذا النظام العريض القاعدة (رغم أنه يحظر على البنوك وبشكل واضح نشر أية معلومات عن عملائها حتى مع موافقة العملاء الخاصة).وقد شملت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أيضاً عملاً بشأن هذا النظام العريض القاعدة كمكون لمشروع مخطط له يهدف إلى تحسين بيئة الأعمال.

الاستثمار الأجنبي وقضايا الصرف الأجنبي. لا يعد الدرهم المغربي عملة قابلة للتحويل التام، ويهدف نظام الرقابة على الصرف إلى مساعدة البلد في المحافظة على استقرار سعر الصرف شبه الثابت الخاص بها من خلال إدارة احتياطيات العملات الأجنبية بإحكام. وهكذا، تحتاج أية مؤسسة تمويل – بما فيها جمعيات الائتمان الأصغر – إلى الحصول مسبقاً على موافقة مكتب الصرف الأجنبي الموجود داخل وزارة المالية وذلك من أجل الاقتراض بالعملة الصعبة بغرض إعادة الإقراض. ولم تُنشر أو تتضح معايير الموافقة أو الرفض، غير أن الشواهد غير الموثقة ترى أنه لن يتم منح إذن بالقروض الأجنبية التي يرى مكتب الصرف الأجنبي أنها ذات أسعار فائدة عالية بصورة أكثر مما ينبغي.

رابعاً. موجز العقبات المتصلة بالسياسات

نقدم فيما يلي موجزاً للعقبات الكبيرة المتصلة بالسياسات والتي لاحظها المؤلفان أثناء بعثة إعداد البحوث لهذا التقرير داخل البلد، والتي تواجه قطاع التمويل الأصغر في المغرب في ضوء الأوضاع الحالية للإطار القانوني والتنظيمي، أو التي يبدو من المُرجَّح أن تكتسب أهمية في المستقبل القريب:

انتهاء الامتيازات المالية لجمعيات الائتمان الأصغر. دخلت العديد من جمعيات الائتمان الأصغر فعلياً فترة انتهاء مدة السنوات الخمس التي كانت خلالها معفاة – بموجب قانون جمعيات الائتمان الأصغر – من كافة الضرائب الكبيرة.

الممارسة المحتملة لوزارة المالية لسلطتها الخاصة بتحديد سقوف أسعار القروض لجمعيات الائتمان الأصغر. وقد كانت حرية وضع أسعار الفائدة الخاصة بها بمثابة عامل حيوي لنمو مؤسسات الائتمان الأصغر ونجاحها (ولجاذبيتها كجهات مقترضة من البنوك المغربية).

افتقاد الأهلية القانونية لتعبئة حصص رأس المال من المساهمين. وقد قامت ، على الأقل، بعض جمعيات الائتمان الأصغر الأكثر نجاحاً بتعزيز حصصها الحالية من رأس المال بالقدر الذي تسمح به الجهات المانحة من القروض التجارية. ورغم أنه يمكن تخفيف هذا الوضع من خلال برنامج ضمان هيئةِ ائتمان تنميةٍ المغرب التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فستكون هناك حاجة إلى وسيلة صالحة قانوناً للدخول إلى أسواق حصص رأس المال المرتبطة بالقطاع الخاص وذلك لتعزيز استمرارية النمو المتوقع.

المعوقات القانونية لعمليات "التحول" لجمعيات الائتمان الأصغر الناجحة. على الرغم من أنه يمكن تفسير قانون جمعيات الائتمان الأصغر على أنه يسمح لجمعية الائتمان الأصغر بـ "التحول" بواسطة تأسيس شركة تجارية ومبادلة حافظتها والممتلكات الأخرى مقابل أسهم في الشركة الجديدة، فلن تسمح القيود السارية على البنوك ومؤسسات الائتمان الأخرى (خاصة الحد الأقصى الساري للفائدة) للمنظمة الجديدة بممارسة عملية الإقراض بصورة مربحة إلى العملاء المستهدفين.

عدم توفر صناعة خدمات المعلومات الائتمانية. ومع تشبع سوق الائتمان الأصغر في عدد متزايد من المناطق بالبلد، فستمثل مسألة المديونية المفرطة مشكلة. ويمكن لمكتب لتحديد الأهلية الائتمانية تابع للقطاع الخاص مزود بقاعدة عريضة من تواريخ المدفوعات والائتمان سواء السلبية أو الإيجابية أن يعالج هذه المشكلة. ويتضح أن المعوقات التي تقف أمام تأسيس مكتب تحديد الأهلية الائتمانية هذا تتمثل في القيود الاقتصادية أو السياسية وليست القيود القانونية أو التنظيمية.

القيود على الاستثمار الأجنبي بسبب سياسة الصرف الأجنبي. وفي الوقت الحالي – حيث يجب الموافقة أولاً على كل قرض بالعملة الأجنبية بواسطة مكتب الصرف الأجنبي وذلك دون توافر معايير واضحة سواء للقبول أو الرفض – تواجه مؤسسات التمويل الأصغر المغربية صعوبات في استغلال السوق الدولي المتنامية في تمويل القروض بغرض إعادة الإقراض من قبل مؤسسات التمويل الأصغر.

عجز البنوك وشركات التمويل عن المشاركة بشكل مباشر في الإقراض الأصغر بسبب السقوف القصوى لأسعار الفائدة. يمنع هذا العائق الحرج المغرب من الانضمام إلى مصاف البلدان الآخذة في النمو مثل مصر حيث تتعلم مؤسسات التمويل التقليدية كيفية تقديم خدماتها بطريقة مربحة إلى العملاء الفقراء. وكما لوحظ، فإن هذا يمثل أيضاً قيداً أمام "تحول" جمعيات الائتمان الأصغر الأكثر نجاحاً.

خامساً – توصيات عامة بشأن الأنشطة المتعلقة بالسياسات في المغرب

لا تعالج التوصيات التالية كافة العقبات التي تم تحديدها في هذا التقرير. بل تركّز على الإجراءات التي يبدو أن لدى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أو بلدانٍ مانحة محددة أعضاء في المجموعة أو شركاءٍ لها - أو قطاع التمويل الأصغر المحلي ذاته – ميزة نسبية واضحة في معالجتها.

التنظيم المدفوع بالشفافية لجمعيات الائتمان الأصغر. لدى المغرب فرصة إعداد وتطوير نظام يمثل "أحدث ما تم التوصل إليه" من الإشراف المدفوع بالشفافية على مؤسسات التمويل الأصغر التي لا تقبل الإيداعات. ومن شأن هذا أن يتضمن "دمج" عمل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بشأن المعاملة التنظيمية الملائمة للمؤسسات التي لا تقبل الإيداعات مع عمل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء وعمل موقع خدمة تبادل المعلومات حول التمويل الأصغر(MIX) بشأن الإفصاح والشفافية. ويستطيع بنك المغرب – ومن المتوقع أن يضطلع قريباً بالإشراف التنظيمي على جمعيات الائتمان الأصغر المغربية – توفير مختبر مناسب لهذه التجربة من خلال المساعدة الفنية المقدَّمة من المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء وموقع خدمة تبادل المعلومات حول التمويل الأصغر(MIX).

تمديد الامتيازات الضريبية لجمعيات الائتمان الأصغر. يحتل أعضاء قطاع التمويل الأصغر المغربي – بما في ذلك الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى (FNAM) ومؤسسات التمويل الأصغر "الثلاث الكبرى" بالمغرب مع صلاتهم الممتازة بوزارة المالية – وضعاً جيداً يمكّنهم من السعي وراء تمديد هذه المزايا لأنفسهم. وتستطيع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء وأعضاؤها من الجهات المانحة تأييد هذا بالدليل القائل بأن القرار الأصلي الخاص بدعم تنمية الإقراض الأصغر قد حقق ثماره المنشودة للمغرب، وأن لإتاحة فترة أخرى من هذا الدعم فائدة كبيرة لتغطية الأسواق التي يصعب خدمتها (كما يمكن أن يحفز هذا الإجراء بالفعل من المنافسة القوية بين جهات الإقراض الأصغر من خلال تقديم وقت أطول للمنظمات الأصغر حجماً وهؤلاء الذين يسعون للوصول بخدماتهم إلى الأفراد الذين يصعب الوصول إليهم حتى يتسنى لهم إظهار قدراتهم الكامنة).

المساعدة الفنية المشروطة للفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى. تمثل الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى – في وضعها الحالي – فرصة كبيرة غير مسبوقة لأن يكون لكافة جمعيات الائتمان الأصغر صوتاً قوياً في اتخاذ جميع القرارات فيما يتعلق بتنمية التمويل الأصغر في المغرب. ومع هذا، يتطلب المزيد من المساعدة الفنية للفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى قيام الجمعية بتطوير هيكلها التنظيمي بحيث يكون ممثلاً عن كافة المنظمات التي يقتضي القانون أن تكون أعضاء في الجمعية.

خدمات المرجعية الائتمانية. قامت مؤسسة التمويل الدولية التي تعد من الجهات المانحة الأعضاء في المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بالاستثمار بالفعل في تنمية النوع المناسب من مكاتب تحديد الجدارة الائتمانية لمؤسسات القطاع الخاص، الأمر الذي من شأنه جذب قاعدة عريضة بما يكفي من البيانات الإيجابية والسلبية عن كافة عملاء الائتمان المغربيين، وذلك لكي تكون ذات فائدة حقيقية كأداة مقابل المديونية المفرطة. ومما يعزز من فرص تحقق هذا قيام الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتضمين المزيد من العمل حول هذه الجبهة في مشروعها المخطط له لتحسين بيئة الأعمال.

إدخال التعديلات للسماح بعمليات "التحول" لجمعيات الائتمان الأصغر. يبدو أن العائق الأساسي لعمليات "التحول" لجمعيات الائتمان الأصغر العالية الأداء يتمثل في السقوف القصوى لأسعار الفائدة التي سيواجهونها كمؤسسات ائتمان مرخصة. وقد يكون هناك دور محتمل يمكن أن تلعبه المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء لتشجيع توفير وقت للتجربة على الأقل، تُختبر فيه الإستراتيجيات البديلة (مثل المتطلبات الصارمة للإفصاح عن المعلومات الدقيقة المتعلقة بتكاليف القروض وتدريب العملاء على الإلمام بالأمور المالية) بدلاً من السقوف القصوى لأسعار الفائدة.

المساعدة الفنية ورعاية عملية "تحول" جمعيات الائتمان الأصغر. تشير التجارب في أجزاء أخرى من العالم إلى أن عملية "التحول" من منظمة غير حكومية إلى جهة إقراض أصغر تجارية تنطوي على أكثر من مجرد المعوقات القانونية والتنظيمية. وقد قامت مؤسسة التمويل الدولية التي تعد من الجهات المانحة الأعضاء في المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بمساندة عدد من عمليات "التحول" هذه من خلال تقديم المساعدة الفنية وكذلك الاستثمار.

الملحق "أ" – الأشخاص الذين تمت الاستعانة بمشورتهم[12]

السيد فؤاد عبد المؤمني- المدير العام لمؤسسة الأمانة للنهوض بمؤسسات الأعمال البالغة الصغر، رئيس مجلس إدارة SANABEL (السنابل) (19 سبتمبر / أيلول 2004)

السيد محمد عسري - مدير مركز التنمية والموارد، بلانيبت فاينانس بالمغرب (21 سبتمبر/أيلول 2004)

السيد هشام البيلي – المدير المالي لـ Fondation Zakoura للائتمان الأصغر (22 سبتمبر/أيلول 2004)

السيدة دلفين بازالجيت – رئيسة المشروعات لـ "بلانيت فاينانس" بالمغرب (21 سبتمبر/أيلول 2004)

السيد معتصم بيلغازي – رئيس مؤسسة التنمية المحلية والشراكة (FONDEP) (22 سبتمبر /أيلول 2004)

السيد فريد بيلهال – رئيس المكتب، مكتب البنك الدولي بالمغرب، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (21 سبتمبر/أيلول 2004)

السيدة فاطمة الزهراء بيناربت - المدير التنفيذي للفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى (20 سبتمبر/أيلول 2004)

السيد عزيز بن معزوز – المدير العام لـ Fondation Zakoura للائتمان الأصغر (21 سبتمبر/أيلول 2004)

السيد مصطفى بيدوج – الأمين العام لمؤسسة البنك الشعبي (21 سبتمبر/أيلول 2004)

السيدة مالكة بوداش – المسئولة عن العمليات والتنمية بمؤسسة الائتمان الزراعي للائتمان الأصغر (20 سبتمبر /أيلول 2004)

السيد ريتشارد كانتين – المحامي بشركة ناصري وشركائه بالتعاون مع جيد لويريت نويل (20 سبتمبر /أيلول 2004)

السيد مهدي شرقاوي – محلل تنمية الأعمال، مؤسسة التمويل الدولية (20 سبتمبر/أيلول 2004)

السيد جمال دادي – أخصائي تنمية البرامج بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في المغرب (22 سبتمبر /أيلول 2004)

السيد سبستيان دوكوت مدير بلانيت فاينانس بالمغرب (21 سبتمبر/أيلول 2004)

السيد يوسف إرامي - مدير العلاقات العامة والاتصالات الخارجية لمؤسسة البنك الشعبي للائتمان الأصغر (20 سبتمبر /أيلول 2004)

السيدة خدوج غربي - رئيسة ومؤسِّسة Association marocaine Solidarité sans frontières microcrédit (20 سبتمبر/أيلول 2004)

السيد أحمد غزالي رئيس مؤسسة الأمانة للنهوض بمؤسسات الأعمال البالغة الصغر (19 سبتمبر / أيلول 2004)

[12] التاريخ المُدرج مع الأشخاص الذين تقابل معهم المؤلفان أكثر من مرة واحدة يمثل تاريخ أول لقاء أثناء بعثة سبتمبر / أيلول 2004.

السيدة جريتا جريتهاوس – رئيسة فريق عمل، برنامج العمل لتدعيم جمعيات التمويل الأصغر (ASMA) (21 سبتمبر/أيلول 2004)

السيد فريدريك هاينمير – مدير المشروعات والبرامج – وفد الاتحاد الأوربي للمفوضية الأوربية في المغرب (22 سبتمبر/أيلول 2004)

السيدة كاثرين جونسون – خدمات الدعم الفني بوزارة الداخلية، برنامج العمل لتدعيم جمعيات التمويل الأصغر (ASMA) (21 سبتمبر/أيلول 2004)

السيد رضا لامريني - رئيس الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى (20 سبتمبر/أيلول 2004)

السيد فوزي مرجي - مستشار بنك المغرب (20 سبتمبر/أيلول 2004)

السيدة هيلين بنكرازي – المحامي بشركة ناصري وشركائه بالتعاون مع جيد لويريت نويل (20 سبتمبر /أيلول 2004)

السيد عبد الحميد رويني – رئيس إدارة التنمية بمؤسسة البنك الشعبي (21 سبتمبر/أيلول 2004)

الملحق "باء"[13]

مصادر تمويل قطاع التمويل الأصغر في المغرب

(من يناير/كانون الثاني 1993 إلى 2003 ديسمبر / كانون الأول 2003؛ وجميع الأرقام بـ 1.000 درهم)

مصادر التمويل المغربي

المصدر	الدعم : القرض	القروض	الدعم : العمليات	الدعم : تكنولوجيا المعلومات	الإجمالي بالآلاف
المغرب					
صندوق الحسن الثاني	100.000				100.000
مؤسسة محمد الخامس	2.500				2.500
الدعم المقدم من القطاع الخاص	6.576				6.576
الجمعية المغربية للتضامن والتنمية (AMSED): منظمة غير حكومية	1.597		348		1.945
وكالة التنمية الاجتماعية		2.523	100	100	2.723
وكالة تنمية أقاليم الشمال		7.500			7.500
المجموع الجزئي: الحكومات وآخرون	**110.672**	**10.023**	**448**	**100**	**121.243**
سعر الفائدة: 0% إلى 8 %					
سعر متجدد طويل المدى					
البنك المركزي الشعبي	147.607	27.650	9.134		184.391
البنك التجاري المغربي (BCM)		20.000			20.000
الشركة العامة المغربية للبنوك (SGMB)		20.000			20.000
البنك المغربي للتجارة الخارجية (BMCE)		18.000			18.000
الائتمان الزراعي		10.000	1.300		11.300
البنك المغربي للتجارة والصناعة (BMCI)		10.000			10.000
التجاري وافا بنك (Wafabank)		6.000			6.000
القرض العقاري و السياحي (CIH)		1.000			1.000
بنك التسليف المغربي (Crédit du Maroc)		1.000			1.000
مصارف مغربية أخرى		3.757			3.757
المجموع الجزئي للمصارف	**147.607**	**117.407**	**10.434**		**275.448**
الإجمالي: مصادر التمويل المغربية	**258.279**	**127.430**	**10.882**	**100**	**396.691**

مصادر التمويل الأجنبي: الدعم

المصادر	الدعم : القروض	الدعم : العمليات	الدعم : تكنولوجيا المعلومات	الدعم: التشكيلات	المساعدة الفنية	الإجمالي بالآلاف
برنـامج الأمـم المتحـدة الإنمـائي – Micro Start	3.608	2.41	629	302	639	7.219
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	61.570	82.494	89		10.000	204.153
مؤسسة (CODESPA) [منظمة إسبانية غير حكومية]	15.623	2.995				18.618
مؤسسة (FADES)	12.107	148	279			12.533
الاتحاد الأوروبي	5.400				2.160	7.560
مؤسسة (CIDEAL)	4.947					4.947
مؤسسة (COSPE)	2.050					2.050
الحكومة الإيطالية	1.073	2.320				3.393
مؤسسة (Louvain Développement) [البلجيكية]	1.400	1.200				2.600
حكومات أخرى	4.534					4.534
المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء	2.310					2.310
صندوق الخليج العربي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	814	519	387	176		1.896
منظمة (CAFAMERICA) الأمريكية	1.000					1.000
الوكالة الألمانية للتعاون التقني (GTZ)/ جمعية تنمية وادي درعة (ADEDRA)		222				222
السفارة السويسرية	120					120
هيئة خدمات الإغاثة الكاثوليكية		25				25
المجموع الجزئي: الجهات المانحة	**116.556**	**91.964**	**1.384**	**478**	**12.799**	**273.181**

القروض/الضمانات

المصادر	القروض	الضمانات
البنك الأوروبي للاستثمار	96.250	
الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي (AECI)	63.900	
مؤسسة (Blue Orchard)	7.500	
سوسيتيه الدولي للاستثمار والتنمية (SIDI)	5.087	
مصارف أجنبية أخرى	1.079	
بلانيت فاينانس	210	
مؤسستا (Africa 70) و (Foundation Moulay Slimane)	168	
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية		50.000
المجموع الجزئي: المصارف/المستثمرون	174.194	50.000

13 المصدر: FNAM

الملحق "ج"

جمعيات الائتمان الأصغر الحالية في المغرب

(من فبراير / شباط 2005)

جمعيات الائتمان الأصغر	عدد الجهات المقترضة الحالية*	الحافظات الكبيرة (بالمليون دولار أمريكي)
جمعية (AIMC)	2.602	0.7
جمعية الأمانة	160.238	49.6
جمعية الكرامة	4119	1.1
جمعية (AMOS)	5.154	0.6
جمعية (AMSSF)	9.301	1.9
جمعية (ATIL Microcredit)	1.444	0.4
جمعية (FBPMC)	70.112	24.8
مؤسسة الائتمان الزراعي	6.951	0.7
جمعية (FONDEP Microcredit)	20.485	3.8
جمعية الإنماء (INMAA)	4.877	0.8
جمعية Zakoura	174.480	23.8

* هذه البيانات من تاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2004

دولار أمريكي = 8.21775 درهماً في عام 2004

المصدر: موقع الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى (www.microfinanceaumaroc.com/cartographie)